الأمم المتحدة

E/CN.6/2012/NGO/59

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 December 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: " تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من جمعية الشابات المسيحية العالمية، وجمعية الشابات المسيحية في نيجيريا، وجمعية الشابات المسيحية في كندا، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2012/1.

191211 191211 11-62129 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تمثل حركة جمعية الشابات المسيحية العالمية أصوات ٢٥ مليون امرأة وشابة وفتاة منهن من ينتسبن إلى عضويتها ومن يستعملن خدماتها في ١٠٨ بلدان في شتى أنحاء العالم، وتعيش كثيرات منهن في مجتمعات ريفية. ونحن نعترف بالدور الذي تقوم به المرأة الريفية في القضاء على الفقر وفي التنمية والعدل المناخي، ونلتزم التزامًا قويًا بتمكين المرأة الريفية باعتباره عاملاً حاسمًا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويحتل مكانة جوهرية لدى المنظمات المجتمعية مثل جمعية الشابات المسيحية العالمية.

وفي المناطق الريفية، تقل فرص حصول الفتيات على التعليم عن فرص أقرانهن من الفتيان. وبدون الحصول على تعليم كاف، تظل النساء متأخرات عن الرجال في العمالة والدخل والترقيات والمعاشات التقاعدية، الأمر الذي يكرس عدم المساواة بين الجنسين طيلة الدورة العمرية. وبدون التعليم، يرجح أن تكون النساء أقل إدراكًا لحقوقهن وقيمتهن الشخصية وأكثر عرضة لانتهاك تلك الحقوق. ونحن ندعو لجنة وضع المرأة إلى تشجيع زيادة الاستثمار في توفير التعليم للفتيات، وزيادة المعلمين المؤهلين في المجتمعات الريفية واتخاذ التدابير التي تكفل بقاء الفتيات في المدارس كي يصلن إلى تحقيق إمكانياتهن كاملة.

وكل سنة تمضيها الفتاة في المدرسة تجنبها الزواج المبكر الذي يضر بحياة ملايين الفتيات في جميع أنحاء العالم. ويقدَّر أنه في اليوم الواحد تتزوج أكثر من ٠٠٠ ٢٥ فتاة دون سن ١٨ عامًا. والفتيات اللواتي ينتمين إلى المجتمعات الريفية أكثر تعرضًا لخطر الزواج المبكر، خصوصا بسبب صعوبة إنفاذ التشريعات المناهضة لزواج الأطفال في تلك المناطق، وانخفاض الوعي بالحقوق القانونية، وانتشار الممارسات التقليدية. ويشكل زواج الأطفال انتهاكا لحقوق الإنسان يعيق التنمية ويحول بشكل مباشر دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعد الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية من القضايا البالغة الأهمية بالنسبة للنساء والشابات اللواتي يعشن في المناطق الريفية. فنتيجة للافتقار إلى الهياكل الأساسية الملائمة والتعليم والأخصائيين المدرَّبين والمرافق والأدوية والمواصلات، تموت آلاف النساء كل عام من جراء الانتهاكات لحقوقهن الجنسية والإنجابية. واتساقا مع الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تولي اللجنة أولوية لزيادة الاستثمار في الخدمات الصحية الأساسية في المجتمعات الريفية من أجل منع هذه الانتهاكات. ويشكل التثقيف الصحي، بما في ذلك المعلومات الشاملة عن الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية، عنصرًا جوهريا من عناصر تمكين المرأة الريفية، ويعد ضروريًا لمنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويؤدي انتشار ممارسات الوصم الاجتماعي في المجتمعات الريفية إلى حرمان النساء المصابات بفيروس نقص

المناعة البشرية من حقوقهن الجنسية والإنجابية. وتعرب جمعية الشابات المسيحية العالمية عن قلقها أيضًا بشأن تأثيرات الإشعاع النووي في المناطق الريفية على الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات، بما في ذلك الإضرار بالجينات والإصابة بالسرطان والعاهات الولادية.

ويتخذ العنف ضد المرأة أشكالاً عديدة ويظهر في مجالات الحياة العامة والخاصة على حد سواء. وتتعرض النساء والفتيات في المناطق الريفية لخطر العنف بقدر أكبر بسبب العزلة وانعدام خدمات الدعم، والعمالة وفرص الحصول على التعليم. ومما يثير القلق بشكل خاص العنف المرتكب ضد نساء الشعوب الأصلية في المناطق الريفية. فهذه الفئة لا تفتقر فقط إلى إمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية، بل يتعرض أمنها أيضًا لخطر زائد نتيجة للعزلة وعدم وجود الشرطة، حتى في البلدان المتقدمة النمو. ومن المهم أن تتصدى اللجنة للعنف الذي يضر بحياة النساء اللواتي يعشن في المجتمعات الريفية بأن تكفل وجود التشريعات التي تمنع العنف ضد المرأة بجميع أشكاله، وبأن تعمل كذلك على زيادة الوعي والمشاركة المجتمعية في إنهاء العنف في المجتمعات الريفية.

وكثيرًا ما تكون معاناة النساء الريفيات من النزاعات أشد وطأة من معاناة الرجال. ففي مناطق الأدغال أو القرى النائية، تتضاءل الحماية للنساء في حالة نشوب النزاع. ويؤدي التشرد الداخلي أيضًا إلى زيادة تعرض النساء والفتيات لأخطار الإيذاء والتحرش والعنف الجنسي في مخيمات اللاجئين، حيث لا تتوفر الحماية الكافية وتسود أحوال معيشية سيئة. وتؤدي الحروب إلى ترمل الكثير من النساء، وتجعل الأسر المعيشية التي ترأسها نساء في المناطق النائية أكثر عرضة لأخطار الاستغلال والإيذاء الجنسي.

وبمقدور النساء الريفيات أن يقمن بدور حيوي في منع النزاعات بوصفهن قيادات مجتمعية، مدرَّبة على بناء السلام في الأوضاع الهشة، والتخفيف من التوترات العرقية وتجنب نشوب النزاعات. ويمثل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أداة أساسية تمكِّن المجتمع الدولي من كفالة إشراك النساء في عمليات السلام؛ ولكن هناك حاجة إلى أن يكون التنفيذ محليا. ويلزم أن تقترح اللجنة آليات لاستيفاء متطلبات قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكفالة تناول مفاوضات السلام لمسألة الموارد المالية والفنية اللازمة لضمان الوفاء باحتياجات النساء وضمان أن تكون قيادتهن جزءًا لا يتجزأ من هذه العمليات.

وتشدد جمعية الشابات المسيحية العالمية على أهمية المنظمات القائمة على التطوع في المناطق الريفية، بما لديها من معرفة واسعة بالاحتياجات المحلية بالإضافة إلى تمركزها في المجتمع المحلي. وتسد المنظمات التطوعية الثغرات التي يخلفها نقص التمويل الحكومي والافتقار إلى الهياكل الأساسية الحكومية في المناطق الريفية، حيث تقدم للنساء المحليات خدمات

أساسية تمتد من التعليم إلى توفير الرعاية الصحية الأساسية. وفي المناطق الريفية خصوصا، حيث لا توجد مرافق كافية لتلبية احتياجات النساء المعزولات، وتشكل الخدمات التطوعية ضرورة لا غنى عنها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي الاعتراف بدورها ذاك.

وتواجه النساء والفتيات الريفيات بصورة يومية القضايا التي تنشأ نتيجة للتمييز المكرَّس وانعدام التمكين. ويمكن عن طريق الاستثمار المطرد والمحدد الأهداف معالجة الكثير من القضايا التي تواجه النساء الريفيات. ولا يمكن أن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية دون مساهمة النساء الريفيات ومشاركتهن، لما لهن من دور حيوي في القضايا الإنمائية، مثل الأمن الغذائي، والعدل المناخي وبناء السلام، والأمن الاقتصادي للأسر والمجتمعات المحلية.

وترتبط إمكانية مطالبة المرأة الريفية بحقوقها وقيادتها للتغيير المجتمعي ارتباطًا لا ينقصم بتوفير التمويل اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واعترافًا بالتحديات العديدة التي تواجهها المرأة الريفية بصدد حقوقها ورفاهها، وبأن المرأة عنصر جوهري في عملية التنمية المستدامة، تدعو جمعيات الشابات المسيحية العالمية لجنة وضع المرأة إلى الاعتراف بحيوية الدور القيادي للنساء والشابات ومشاركتهن السياسية في القضاء على الفقر في المجتمعات الريفية، وإلى تشجيع الاستثمار في السياسات والبرامج والمنظمات التي تنمي قيمة قيادة النساء وتبرزها، ولا سيما قيادة الشابات، في المجتمعات الريفية. ونشجع بشكل خاص المبادرات التي تعزز الدور القيادي للنساء في عمليات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وحماية البيئة في المجتمعات الريفية. وتشمل التوصيات الخاصة بهذا الشأن ما يلي:

١ - زيادة تمويل التعليم والتدريب للنساء والفتيات في المناطق الريفية وزيادة فرص حصولهن عليهما، من أجل تخفيض المعدلات غير المتناسبة للأمية وانعدام الأمن الاقتصادي، والمضي في تنفيذ التزامات منهاج عمل بيجين.

٢ - وضع وتمويل السياسات والبرامج التي تدعم تيسير حصول النساء الريفيات والشابات على العمل اللائق وخيارات العمالة المتنوعة والمشاركة الاقتصادية، بوصف ذلك وسيلة لخفض معاناة النساء للفقر، ودعم التنمية التي تقودها النساء في المجتمعات الريفية. ويشمل ذلك توفير إمكانية الحصول على المساعدة المخصصة لحالات الجفاف، والموارد الزراعية والدخل من الزراعة، وملكية الأراضي، وحقوق وراثة الأراضي، والتثقيف البيئي.

٣ - كفالة أن تتضمن تدابير التصدي للهبوط الاقتصادي العالمي معالجة تأثيره غير المتناسب على النساء والفتيات في المناطق الريفية، ولا سيما في سياق تيسير الحصول على الخدمات الصحية والعمالة والتعليم والخدمات المجتمعية.

٤ - إيلاء الأولوية لزيادة الاستثمار في الإنفاق على صحة النساء والشابات والفتيات في المناطق الريفية لكفالة إعمال الحق في الصحة، وبوجه خاص الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ومن الضروري التصدي لانتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء الريفيات بالفحص الطوعي المجاني وخدمات الدعم وتيسير الحصول على العلاج، ومن الضروري كذلك منع ما يقع سنويا من آلاف الوفيات الممكن تلافيها لولا نقص الرعاية الصحية للأمهات في مرحلة النفاس في المناطق الريفية.

٥ - زيادة حجم الاستثمار في مجال التصدي للعنف المرتكب ضد النساء والشابات والفتيات في المناطق الريفية، الذي ينتقص من تمكين النساء ويقوض حقوق الإنسان. ونحن ندعو إلى توفير الموارد للبرامج، بما في ذلك برامج منع العنف والتوعية بالحقوق والمساعدة القانونية، التي تتصدى لمواطن الأخطار التي تتعرض لها النساء الريفيات. ومن المطلوب أيضًا توفير بيوت آمنة في المجتمعات الريفية يمكن أن تلجأ إليها النساء والشابات والفتيات الهاربات من التعرض للعنف.

٦ - تعزيز التشريعات وإنفاذ القوانين التي تجرِّم زواج الأطفال، والاستثمار في البرامج التي تتعامل مع الأعراف الثقافية التي تسمح باستمرار الممارسات الضارة ضد الفتيات في المناطق الريفية وكفالة جمع البيانات المصنَّفة عن المواليد في المناطق الريفية والحضرية.

٧ - كفالة المساواة بين النساء والرجال في توزيع العوائد والفوائد الاقتصادية الناتجة من التعدين والصناعات الاستخراجية في المناطق، بما في ذلك التساوي بين الجنسين في التوظيف في هذه القطاعات. والاعتراف بأن التعدين والصناعات الاستخراجية يمكن أن تكون لها آثار ضارة بفرص حصول المرأة على السكن والأمن الغذائي والخدمات المجتمعية والانتفاع بالبيئة والهياكل الأساسية في المناطق الريفية وصوغ استراتيجيات لتخفيف هذه الأضرار.

٨ - تسخير إمكانيات التكنولوجيات الناشئة لتخفيف حدة العزلة الاجتماعية للنساء في المناطق الريفية، وتحسين فرص حصولهن على الخدمات الصحية وعلى التدريب والتعليم، والاستثمار في زيادة مهارات الشابات الريفيات وقدراتهن القيادية، والأخذ بتطبيق التكنولوجيات الجديدة بوصف ذلك آلية للتمكين والحد من الفقر.